

47.7% نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان ونسبة 36.7% للمؤسسات والصناديق الاستثمارية

أيار 03، 2023

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان بأن قيمة النسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين والتي تمت من خلال التداول في البورصة خلال شهر نيسان 2023 بلغت 12.8 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 11.4% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة النسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة 18.6 مليون دينار. وبذلك كون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني خلال شهر نيسان 2023 قد بلغت 5.8 مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 8.9 مليون دينار بالسالب لنفس الشهر من العام 2022.

كما بلغت قيمة النسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين من بداية العام وحتى نهاية شهر نيسان 2023 حوالي 69.2 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 10.6% من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة النسهم المباعة من قبلهم 85.1 مليون دينار. وبذلك تكون قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 15.9 مليون دينار بالسالب، بينما بلغت قيمة صافي الاستثمار غير الأردني 22.8 مليون دينار بالسالب لنفس الفترة من العام 2022.

أما من ناحية المستثمرين العرب، فقد بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شرائهم خلال شهر نيسان 2023 حوالي 8.8 مليون دينار أو ما نسبته 68.8% من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، في حين بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب 4.0 مليون دينار مشكّلة ما نسبته 31.2% من إجمالي شراء غير الأردنيين. أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت 5.3 مليون دينار أو ما نسبته 28.4% من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين، في حين بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 13.3 مليون دينار، أي ما نسبته 71.6% من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين، وبذلك تكون قيمة صافي استثمار العرب 3.5 مليون دينار بال موجب، وصافي قيمة استثمار غير العرب 9.3 مليون دينار بالسالب خلال شهر نيسان 2023.

وعليه، تلاحظ أن نسبة ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة عمان بلغت 47.7%، في حين بلغت نسبة ملكية المؤسسات والصناديق الاستثمارية 36.7%، مما يشكل مجموعاً نسبته 84.4% من إجمالي ملكية الشركات المدرجة في البورصة عمان.

غير العرب 15.5% من إجمالي القيمة السوقية للبورصة. أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة للقطاع المالي 51.7%، ولقطاع الخدمات 19.9%، ولقطاع الصناعة 53.6%.